

إيرادات الموانئ والتنمية المستدامة : أدلة من الترتيبات المشتركة "IFRS11" في العراق

The ports revenues and sustainable development: Evidence from the joint "IFRS11" arrangements in Iraq

سجاد كاطع عبد الزهرة

Sajad Katie Abdul- Zahra

مدير حسابات في الشركة العامة لموانئ العراق

Accounts Manager at the

General Company for Iraqi Ports

alsajad750@gmail.com

ا. د بشرى عبد الوهاب الجواهري

Prof .Dr. Bushra Abdul Wahhab

جامعة الكوفة - كلية الإدارة والاقتصاد

University of Kufa - College of

Administration and Economics

bushraa.aljawaheri@uokufa.edu.iq

المستخلص

سعت الشركة العامة لموانئ العراق إلى تبني مشروع الشراكة مع القطاع الخاص للاستثمار في البنى التحتية لقطاع الموانئ بما يساهم في تقديم الخدمات و تطوير الموانئ بشكل انسيب , فضلا عن السعي لاعتماد إيراداته كمصدر مساعد لدعم الموازنة العامة للدولة و المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة إلا إن هذا المشروع افتقر لرؤية واضحة و التي يمكن أن تنعكس على إمكانية مساهمة إيراداتها في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة بشكل فاعل , ويهدف البحث إلى اختبار كيف يمكن لإيرادات الموانئ من الترتيبات المشتركة أن تساهم في التنمية المستدامة , و لتحقيق ذلك اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي للأبحاث و الأدبيات ذات الصلة في الجانب النظري , أما الجانب العملي فتم الاعتماد على المنهج الاستنباطي لتحديد مدى مساهمة إيراداتها من الترتيبات المشتركة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة للمدة من 2014 لغاية 2022 و لخمس موانئ عراقية بالاعتماد على ما تم الحصول عليه من بيانات , و توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها هناك تأثير معنوي للإيرادات الناشئة عن الترتيبات المشتركة في أبعاد التنمية المستدامة. الكلمات المفتاحية: إيرادات الموانئ , التنمية المستدامة، الترتيبات المشتركة، معيار الإبلاغ المالي الدولي للترتيبات المشتركة

Abstract

The General Company for Iraqi Ports tries to adopt a partnership project with the private sector to invest in the infrastructure of the port sector for providing the best services and developing of ports. It also tries to make the earnings as a power source to support the general budgeting and sustainable development. However, this idea has not a clear vision that can be reflected in the earnings for sustainable development dimensions effectively. The research aims to test how can joint arrangements earnings contribute positively to sustainable development. The paper adopted the analytical approach to understand related literature. The practical part was focused on the period from 2014 to 2022 and in five Iraqi ports firms. The research findings is a significant impact of revenues arising from joint arrangements on the dimensions of sustainable development.

Keywords: ports revenues, sustainable development, joint arrangements, IFRS11.

المقدمة

تعد الموانئ ركيزة مهمة للاقتصاد الوطني والنافذة على محيطها الخارجي وتقدم العديد من الخدمات إلى زبائنهم وتحصل على إيرادات عن تأدية تلك الخدمات والتي يمكن أن تعد موردا مهما لرغد الموازنة العامة للدولة والتعاون من أجل تحقيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، إذ تعكس إيرادات الموانئ الأتعاب والعوائد التي تنشأ عند ممارسة الموانئ لأنشطتها الاعتيادية في تأدية خدماتها المتعددة، وأن الاعتراف بالإيرادات تشترط ووفقا للمعيار المحاسبي الدولي (18) احتمالية تدفق منافع اقتصادية مستقبلية للموانئ، وأنه يمكن قياس تلك المنافع بشكل موثوق أو بطريقة يمكن الاعتماد عليها، فضلا عن

إمكانية تحديد قدرة الموائى في تقدير نتائج عملية تقديم الخدمات بدقة كافية ،ومتى ما استطاعت الموائى من تقدير نتائج عملية تقديم الخدمات بدقة كافية ،فانه سيتم الاعتراف بالإيراد بنسبة ما تم تنفيذه أو إنجازه حتى تاريخ انتهاء السنة المالية وهذا يتطلب إن يتم قياس قيمة الإيراد بشكل موثوق واحتمالية تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية للموائى وذات الصلة بعملية تقديم الخدمات مع إمكانية قياس كل من التكاليف المتحققة واللازمة لإنجاز العملية وما تم إنجازه من عملية تقديم الخدمات في تاريخ انتهاء السنة المالية بشكل موثوق (kieso et.al.,2020: 1532) ، أما اذا لم تستطع الموائى من تقدير نتائج عملية تقديم الخدمات بدقة كافية ،فانه سوف يتم الاعتراف بالإيرادات ذات الصلة بما يساوي التكلفة المتكبدة المتوقع استردادها ،وفي حالة وجود شك كبير في إمكانية تحصيل إيرادات تغطي التكلفة المتكبدة في التنفيذ ،فانه لن يتم الاعتراف بالإيرادات إلى إن تزول كافة ظروف عدم التأكد التي تحول دون إمكانية تقدير نتائج عملية تقديم الخدمات (sahoutra et.al.,2022: 1635) .

وتواجه الموائى العراقية تحديات ومشاكل متعددة لتحقيق تلك الإيرادات والاستمرار في نشاطها ، اذ تتطلب استثمارات كبيرة في البنى التحتية للحفاظ على نشاطها وتطويره وتوسيع الخدمات المقدمة والقدرة على منافسة الموائى في الدول المجاورة ، وغالبا ما لا تستطيع الموائى العراقية تلبية تلك الاحتياجات بشكل فاعل اعتمادا على الاستثمارات الحكومية مما يعيق عملية توليد الإيراد، فضلا عن انها يمكن ان تشكل العديد من العقبات أمام التشغيل السلس لأنشطة الموائى (Osadume, 2020:2) ، الأمر الذي يتطلب اللجوء الى الآخرين والتعاون معهم للنهوض بهذه الأعمال وينشأ عن هذا التعاون تكوين أعمال مشتركة تتكاتف من خلالها الجهود والخبرات والثروات ، وبالتالي يشكل هذا التعاون قوة مالية وخبرات فنية غير متوفرة لدى الميناء الواحد مهما كان نشيطاً.

اكتسبت الترتيبات المشتركة أهمية دولية في العقد الماضي للمزايا التي تقدمها للوحدات الاقتصادية و في عام 2011 تم إصدار المعيار (IFRS11) ، اذ يقصد بالترتيب المشترك بشكل عام انها شكل من أشكال التعاون أو العمل المشترك الذي ينشأ نتيجة التعاقد الذي يبرم بين طرفين أو أكثر لتحقيق هدف أو أهداف محددة لتحقيق المنفعة المتبادلة لأعضاء المجموعة ،وغالبا ما تكون لكسب الارباح ،مع مشاركة مخاطر المشروع ، وعلى أن يخضع لسيطرة مشتركة من قبل الوحدة الاقتصادية المتعاقدة وطرف واحد أو أكثر من الأطراف المشاركة ، ويكون لمدة محددة من الزمن " (العداري، 2020: 20) ، وتختلف المبررات التي تدعم إقامة الترتيبات المشتركة ، والتي تعد أهم وسائل التعاون والتحالف باختلاف المشاريع والقطاعات الاقتصادية ، فمنها لأسباب اقتصادية وتقنية ومنها ما يكون ذو بعد سياسي وإجتماعي ، وأحيانا تكون وسيلة لمعالجة ظروف محلية وإقليمية مثل حجم الأسواق ، وبعضها يأتي تلبية للظروف العالمية المستحدثة كالحصول على إمكانية المنافسة وتقليل المخاطر ولتوسيع الأعمال والتعاون من اجل تحقيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية و البيئية للتنمية المستدامة (سبتي ، 2019: 94) .

اذ تعكس التنمية المستدامة "نمط من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والهيكلية ، التي تعمل على تحسين الفوائد الاقتصادية وغيرها من الفوائد المجتمعية المتاحة في الوقت الحاضر ، دون تعريض إمكانية تحقيق منافع مماثلة للخطر في المستقبل" (36 : 1987 , Ledec , Goodland) ، وهي بذلك تمثل " التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي الى تدهور وفناء هذه الموارد و تضمن ديمومتها وعدم تناقصها مع المحافظة على حق الاجيال القادمة في رصد ثابت غير متناقص من هذه الموارد الطبيعية (Krechovska & Petra,2014:1145) ، ويستند الهدف السابع عشر من اهداف التنمية المستدامة الصادرة عن الامم المتحدة على عقد الشراكات فهو بلا شك مفتاح لتحقيق الاهداف الاخرى ، اذ شكل القطاع الخاص في اقتصاديات الدول ذات الدخل المتوسط نسب متفاوتة تراوحت بين 40% - 60% ، ومن هنا يتبين ان الشراكة مع القطاع الخاص تعني الشراكة في تحقيق تنمية مستدامة تحقق اهداف الاطراف المشاركة في الاقتصاد الوطني (الوزني ، 2019 : 25) . وكلما تحققت شراكة متوازنة وفاعلة كلما كان بالامكان تحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على حقوق الاجيال القادمة ،الا انه من الملاحظ ان شركة موائى العراق تعاني من ضعف الاهتمام لاستغلال إيرادات الموائى من التعاقدات المشتركة في تحقيق التنمية المستدامة بشكل واضح ، وعليه يمكن صياغة المشكلة وفقا للتساؤلات الآتية :

- هل تؤثر إيرادات الموائى من الترتيبات المشتركة في تحقيق التنمية المستدامة ؟
- هل هناك فروقات معنوية للإيرادات من الترتيبات المشتركة لكل ميناء للتأثير في التنمية المستدامة؟ ،واي الموائى الأكثر فاعلية في تلك المساهمة؟

وتبرز أهمية وأسباب إختيار البحث من أهمية القطاع والذي يمكن للإيرادات المتحققة منه أن تساهم في رفع كفاءة النشاط الاقتصادي وزيادة موارد الموازنة العامة للدولة من جانب ، ومن جانب آخر أهمية عقود المشاركة والترتيبات المشتركة في مجال الخدمات ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

و يسعى البحث إلى تحقيق عدد من الأهداف منها :

- إختبار كيف يمكن لإيرادات الموائى من الترتيبات المشتركة أن تساهم في التنمية المستدامة .

➤ تشخيص مدى وجود فروقات معنوية للإيرادات من الترتيبات المشتركة لكل ميناء للتأثير في التنمية المستدامة ،وأي الموانئ الأكثر فاعلية في تلك المساهمة .

أولا : منهجية البحث

إعتمد الباحثان في إعداد البحث على المنهجين الاستقرائي والوصفي التحليلي، إذ إستخدم المنهج الاستقرائي لبيان مفهوم الترتيبات المشتركة وأنواعها وطرق المحاسبة والإفصاح عنها إضافة إلى بيان مفهوم التنمية المستدامة وأهدافه وأبعاده في الجانب النظري ، أما المنهج الوصفي التحليلي فقد تم استخدامه في الجانب العملي من خلال إختبار تأثير الإيرادات المتحققة من تعاقدات الترتيبات المشتركة بين الشركة العامة لموانئ العراق وشركات القطاع الخاص في مؤشرات التنمية المستدامة للمدة من (2014 – 2022) ولخمس موانئ ، واستند البحث على الفرضيات الآتية :

الفرضية الأولى الرئيسية : "لا يوجد تأثير ذات دلالة معنوية لإيرادات الموانئ من الترتيبات المشتركة في التنمية المستدامة ".
الفرضية الفرعية الأولى : "لا يوجد تأثير ذات دلالة معنوية لإيرادات الموانئ من الترتيبات المشتركة في البعد الاقتصادي للتنمية".

الفرضية الفرعية الثانية : "لا يوجد تأثير ذات دلالة معنوية لإيرادات الموانئ من الترتيبات المشتركة في البعد الاجتماعي للتنمية".

الفرضية الفرعية الثالثة : "لا يوجد تأثير ذات دلالة معنوية لإيرادات الموانئ من الترتيبات المشتركة في البعد البيئي للتنمية".
الفرضية الثانية : "لا توجد فروقات معنوية للإيرادات من الترتيبات المشتركة لكل ميناء للتأثير في التنمية المستدامة".

حدود البحث : تم تقسيم حدود البحث إلى نوعين من الحدود وكما يأتي:

أ – الحدود المكانية : تتمثل الحدود المكانية للبحث بالشركة العامة لموانئ العراق (GCPI)، كونها الطرف الذي يدخل في ترتيبات مشتركة مع القطاع الخاص ، وذلك لتركيز البحث على الإيرادات المتحققة لصالحها عن طريق الدخول في ترتيبات تعاقدية مشتركة مع شركات القطاع الخاص ، كما شملت خمسة موانئ تمثلت بكل من ميناء ام قصر الجنوبي ،وميناء ام قصر الشمالي ،ميناء خور الزبير ،ميناء المعقل ،ميناء ابو فلوس.

ب – الحدود الزمانية : حصة الشركة العامة لموانئ العراق من الإيرادات المتحققة عن طريق الدخول في ترتيبات تعاقدية مشتركة مع القطاع الخاص للمدة من (2014 – 2022) .

ثانيا : مراجعة الادبيات

1- إيرادات الموانئ والترتيبات المشتركة

1-1 مفهوم الإيرادات في الموانئ وأنواعها : تعددت وتباينت وجهات النظر حول مفهوم الإيرادات ويمكن إن يعزى ذلك لتباين المداخل التي استندت لها المنظمات المهنية أو الباحثين للتمييز بين مفهوم وطبيعة الإيراد ومداخل الاعتراف به ، فالإيرادات يمكن إن تمثل " التدفقات المتحققة من بيع السلع وتقديم الخدمات " (AICPA,1995:111) ، فهي تعكس " حصيلة النشاط التشغيلي الذي تمارسه الوحدة " (Cristina,2014:379) ، أي "كل ما ينتج من بيع السلع أو تقديم الخدمات ،وتحدد قيمة الإيراد من خلال ما يتحمله الزبون مقابل ذلك ،فهو يعكس الأداء التشغيلي الذي تمارسه الوحدة من خلال رسم صورة للتدفق المادي للسلع والخدمات التي تمثل مخرجات الوحدة والتي تقابلها التدفقات النقدية التي تمثل مدخلات الوحدة " (محمد والمشهداني، 2020: 157).

فالإيرادات تبعا لذلك تعبر عن حصيلة النشاط التشغيلي وهو ما يعرف بمدخل قائمة الدخل أو التدفق النقدي الخارج (الإيراد - المصروف) ،أي تلك التي تنشأ عن العمليات الرئيسية والمستمرة للوحدة الاقتصادية. أما الاعتراف بالإيراد استنادا للمدخل أعلاه (مدخل قائمة الدخل) فإنه يستند على ثلاثة مبادئ رئيسية هي (التحقق ،المقابلة ،الاستحقاق) إذ يتم الاعتراف بالإيراد عندما يتم تبادل السلع والخدمات بالنقدية أو عنصر غير النقدي ،مع ضرورة المقابلة بين الإيرادات والمصاريف التي أسهمت في تحقيقها ،فالاعتراف يتم في مدة حدوثه وليس في مدة استلام النقدي ولا يشترط حصول التغييرات في الموجودات أو الالتزامات نتيجة معاملات الوحدة بل فقط تتم المحاسبة عن الإيراد بمجرد وجود حدث حاسم يوفر الدليل الموضوعي للاعتراف بالإيرادات (Barker,2010:152). أما الاعتراف بالإيراد استنادا لمدخل قائمة المركز المالي فإنه يستند على ثلاثة معايير رئيسية هي (قابلية قياس قيمة البند ، وجود معاملة اقتصادية ، الإتمام الجوهري لعملية اكتساب الإيراد) إذ يتم الاعتراف بالإيراد عندما يتم تحديد التدفقات الداخلة لقيمة الموجودات أو التحسينات في قيمتها بموضوعية ،مع ضرورة وجود طرف خارجي لتتم عملية التبادل وتعد المعاملة الاقتصادية دليلا موضوعيا يمكن الاعتماد عليه لإثبات الإيراد مع وجود طرف خارجي للمبادلة ،كما ينبغي إنجاز كافة الأنشطة التي تمكن الوحدة الاقتصادية من اكتساب الإيراد ،كالإنتاج أو البيع أو التحصيل ،مما يتطلب الحاجة لتحديد النقطة الحاسمة (مكط ،2019: 586- 587) .

و تعد الإيرادات من أهم المؤشرات للمستثمرين وأصحاب المصالح من مستخدمي التقارير المالية ، لذلك ، يمكن أن تؤثر المناهج المتبعة في الاعتراف بالإيرادات وتعريف الإيرادات والمعلومات المفصح عنها في القوائم المالية على قراراتهم بشكل كبير (69 : 2016 , Knorova) . وأن أرقام الإيرادات يمكن أن تجذب المزيد من اهتمام المستثمرين والأطراف الأخرى ذات المصالح ، إلا إنه يتم الإعراب عن بعض المخاوف مؤخراً نتيجة الضعف في النمو الاقتصادي ، وإن ما يتحقق من زيادة في صافي الدخل (المحصلة النهائية) إنما تنشأ عن عوامل متعددة مثل انخفاض تكاليف التمويل وانخفاض تكاليف العمالة ، والتي قد لا تكون مستدامة على المدى الطويل. لذلك يتم التركيز الآن بشكل أكبر على الرقم الأعلى لإيرادات الوحدة ، إذ يعتقد الكثيرون أن نمو الإيرادات القوي يشير إلى وحدة أكثر ربحية في المستقبل (1522 : 2020 , kieso et. al.) . ولا يختلف مفهوم إيرادات الموائ عن مفهوم الإيرادات بشكل عام والتي تمت الإشارة له مسبقاً سوى أنه ذو صلة بتقديم الخدمات ضمن نشاط الموائ البحرية ، أي تعكس إيرادات الموائ الأتعاب والعوائد التي تنشأ عند ممارسة الموائ لأنشطتها الاعتيادية في تأدية خدماتها المتعددة ، وإن الاعتراف بالإيرادات تشترط ووفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (18) احتمالية تدفق منافع اقتصادية مستقبلية للوحدة ، وأنه يمكن قياس تلك المنافع بشكل موثوق أو بطريقة يمكن الاعتماد عليها ، فضلاً عن إمكانية تحديد قدرة الوحدة في تقدير نتائج عملية تقديم الخدمات بدقة كافية ، فإذا استطاعت الوحدة من تقدير نتائج عملية تقديم الخدمات بدقة كافية ، فإنه سيتم الاعتراف بالإيراد بنسبة ما تم تنفيذه أو إنجازه حتى تاريخ انتهاء السنة المالية (74, 2015, Dalkilic) ، وهذا يتطلب إن يتم قياس قيمة الإيراد بشكل موثوق واحتمالية تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية للوحدة ذات الصلة بعملية تقديم الخدمات مع إمكانية قياس كل من التكاليف المتحققة واللازمة لإنجاز العملية وما تم إنجازه من عملية تقديم الخدمات في تاريخ انتهاء السنة المالية بشكل موثوق ، أما إذا لم تستطع الوحدة من تقدير نتائج عملية تقديم الخدمات بدقة كافية ، فإنه سوف يتم الاعتراف بالإيرادات ذات الصلة بما يساوي التكلفة المتكبدة المتوقع استردادها ، وفي حالة وجود شك كبير في إمكانية تحصيل إيرادات تغطي التكلفة المتكبدة في التنفيذ ، فإنه لن يتم الاعتراف بالإيرادات إلى إن تزول كافة ظروف عدم التأكد التي تحول دون إمكانية تقدير نتائج عملية تقديم الخدمات (1635 : 2022 , Sahoutra et.al.) . وإعتماداً على ما جاء في المعيار المحاسبي الدولي (IAS18) فقد تعددت أنواع الإيرادات ذات الصلة بنشاط الموائ فمنها إيرادات من تأدية الخدمات وإيرادات من استعمال أطراف أخرى لموجودات الموائ وما تنتج عنها من فوائد وإيرادات وحقوق امتياز وأرباح أسهم . وقد تم تصنيف الإيرادات التي تنشأ من استخدام الغير لموجودات الوحدة بالآتي (عبد الوهاب ، 2020 : 167) :

- (1) الفوائد : وتمثل رسوم استخدام النقد أو النقدية المكافئة أو المبالغ المستحقة للمشروع .
- (2) إيرادات حق الامتياز : وتشمل رسوم مقابل استخدام بعض الأصول طويلة الأجل للمنشأة (مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية) .
- (3) أرباح الأسهم : وتتمثل في توزيعات الأرباح للمساهمين مقابل ما يملكونه من حصص في رأس المال .

2-1 الترتيبات المشتركة – المفهوم والأنواع

يقصد بالترتيب المشترك بشكل عام "شكل من أشكال التعاون أو العمل المشترك الذي ينشأ نتيجة الإتفاق أو التعاقد بين طرفين أو أكثر للقيام بأعمال محددة ، على أن تتم السيطرة عليها من قبل الوحدة الاقتصادية المتعاقدة وطرف واحد أو أكثر من الأطراف المشاركة ، ولا يوجد هناك قانون محدد لإنشاء هذه الترتيبات وإنما هي صيغة من صيغ التعاقد تقوم بها الوحدة لمواجهة الأحداث والتحديات الاقتصادية ، ويكون هذا الترتيب لمدة محددة من الزمن " (سعيد ، 2020 : 4) . وهناك العديد من الأسباب تقف وراء تبني أسلوب الترتيبات المشتركة ، والتي تعد أهم وسائل التعاون والتحالف باختلاف المشاريع والقطاعات الاقتصادية ، فمنها نقص الموارد المالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة لمشاريع البنى التحتية والطلب على المرافق العمومية والخدمات العامة من المواطنين فضلاً عن السعي لتحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح ثم الأداء التنظيمي من خلال التحسين المستمر والتركيز على المستقبل ومواجهة المخاطر وتعزيز القدرة التنافسية وتخفيض التكلفة (العذاري ، 2020 : 22) . وغُرف الترتيب المشترك على إنه " تعاون أو تحالف بين شخصين أو أكثر كمالكين مشاركين في عمل ما من أجل تحقيق الربح ، و الأشخاص في هذا التعريف يشملون الأفراد والشركات والشركات والجمعيات الأخرى" (Jeter, Chaney, 2019 : 553) . ويتطلب هذا المعيار وجود سيطرة مشتركة والتي تعكس "المشاركة المتفق عليها تعاقدياً للسيطرة على الترتيب ، والتي توجد فقط عندما تتطلب القرارات ذات الصلة بالأنشطة الموافقة بالإجماع من الأطراف التي تتشارك السيطرة " (4 : 2019 , IFRS) . إذ توجد السيطرة المشتركة فقط عندما لا يكون لدى أحد الأطراف القدرة بمفرده على التحكم في القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية الاستراتيجية ، وإنما يجب أن يكون هناك طرفان أو أكثر يمكنهما معاً القيام بذلك . ويمكن أن تنظم الترتيبات المشتركة لعدة أغراض ، إلا أن تحديد أنواعها وتصنيفها يعتمد بالدرجة الأساس على حقوق الأطراف والتزاماتها الناشئة عن الترتيب ويكون ذلك بتقييم حقوقها والتزاماتها من خلال النظر في الهيكل والشكل القانوني للترتيب ، والشروط التعاقدية المتفق عليها من قبل أطراف الترتيب ، وعند الاقتضاء ، الحقائق والظروف الأخرى . وقد صنف

المعيار المحاسبي لإعداد التقارير المالية (IFRS11) " الترتيبات المشتركة " إلى صنفين من الترتيبات ، إعتد في تصنيفهما على حقوق والتزامات الأطراف في هذا الترتيب وشملت العملية المشتركة والمشروع المشترك (IPSAS37, 2015:5)

2- مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها ومتطلباتها

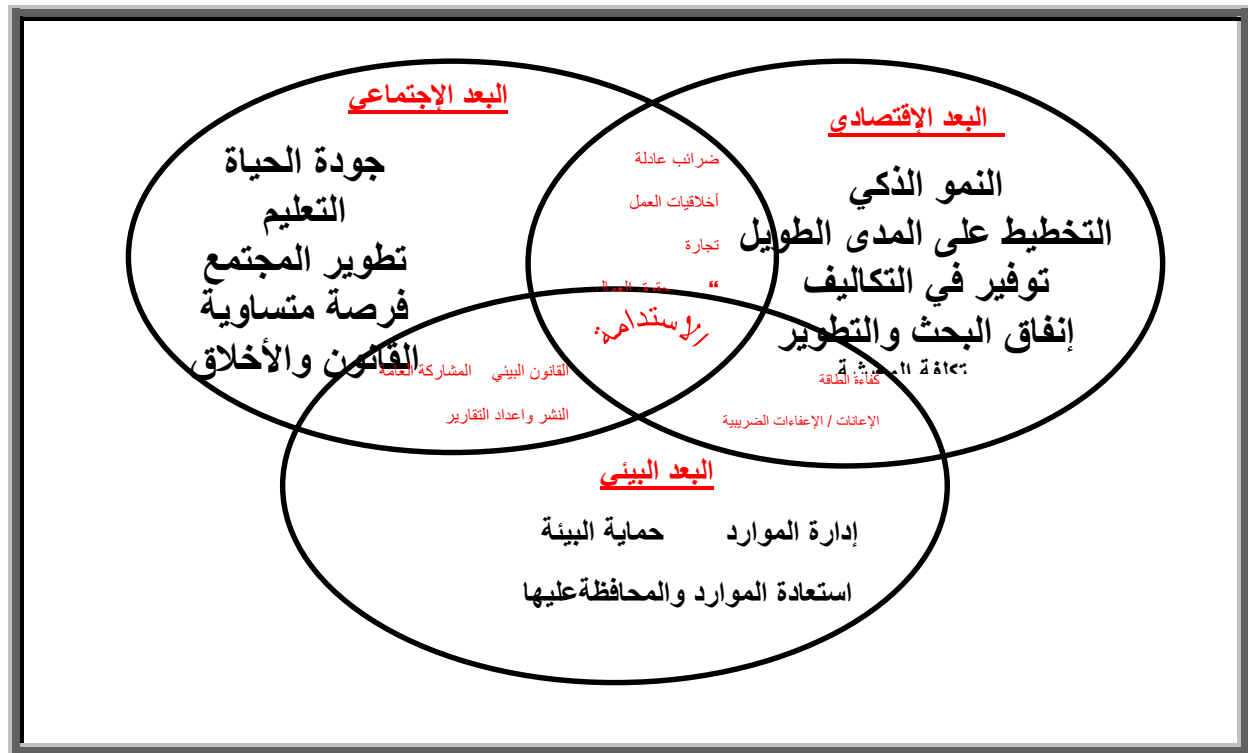
أصبح مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم العامة والشائعة في العالم والتي لها دور كبير في صياغة جزء كبير من السياسة البيئية المعاصرة ، ولكون هذا المفهوم يتصف بشكل كبير في العمومية فإن ذلك كان له دور في جعله شعاراً شائعاً وبراقاً ، إذ تم استخدام هذا المبدأ لدعم وجهات نظر متناقضة كلياً حيال قضايا بيئية مثل التغير المناخي والتدهور البيئي إعتداداً على زاوية التفسير ، فالاستدامة يمكن أن تعني أشياء مختلفة ، بل متناقضة أحياناً ، للإقتصاديين ، وأنصار البيئة ، والمحامين ، والفلاسفة . لذا يبدو أن التوافق بين وجهات النظر تلك بعيد المنال (الجوارين ، 2015: 43) . الأمر الذي أدى إلى ظهور تعريفات وتفسيرات للتنمية المستدامة تعبر عن آراء ووجهات نظر بعض الباحثين والمنظمات العالمية ، ولعل من أبرز مفاهيم التنمية المستدامة ما جاء في تقرير لجنة برونتلاند عام 1987، إذ عرفت على أنها " التنمية التي تلبي حاجات الحاضر من دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم الخاصة"(SASB,2017:2) ، فضلاً عن ذلك فإنها يمكن ان تمثل " التنمية التي تعتمد في تحقيق أهدافها على أسس وقواعد الحكم الرشيد وبما يتوافق مع الحاجات الأساسية للمجتمع وإمكاناته الإقتصادية والإجتماعية والفكرية مع عدم الإساءة للبيئة والإرث الإنساني ومراعاة حقوق الإنسان والحيوان والمكتسبات الحقوقية والسياسية والإنسانية ومصالح وموارد الأجيال القادمة (أبو النصر ، محمد ، 2017 : 69) ، كما انها تشكل "توازن ديناميكي في عملية التفاعل بين السكان والقدرة الاستيعابية لبيئتهم بحيث يتطور السكان للتعبير عن إمكاناتهم الكاملة دون إحداث آثار ضارة لا رجعة فيها على القدرة الاستيعابية للبيئة التي يعتمد عليها (Ben-Eli, 2018: 4) ..وقد ركزت جميع الدراسات والأدبيات على إن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال تحقيق أبعادها الثلاثة والتي تتمثل بما يأتي :

أ- البعد الاقتصادي : إن البعد الاقتصادي حظي باهتمام واسع في السنوات الأخيرة نظراً للتأثير الاقتصادي الكبير في البيئة والمجتمع ونتيجة للنمو الاقتصادي المتزايد في قطاع الصناعة والأنبيات الناشئة عنه ولما له من تأثير سلبي على البيئة والذي خلق قلقاً واسعاً لدى الناس بسبب تلوث الماء والهواء فضلاً عن استنزاف الموارد الطبيعية وتطلب من الوحدات السعي للحفاظ على البيئة والحد من تأثير النمو الاقتصادي وحماية حقوق الأجيال القادمة (الجبلي ، 2020 : 880)، فتوسع اهتمام التنمية برأس المال النقدي لمراعاة رأس المال الطبيعي والاجتماعي والبشري . وبالتالي تعمل على كبح جماح النمو الاقتصادي والاستهلاك اللذين يستنفدان ذلك (Basiago, 1998 : 149) ، فالاستدامة الاقتصادية تعمل على تقليص تبعية البلدان النامية إقتصادياً على البلدان الغنية ، و التخلص من تفاوت في الدخل والتخفيف من عبء الفقر وجعل الفرص أقرب ما يمكن للمساواة في الحصول على الموارد والخدمات فيما بين أفراد المجتمع(أبو النصر ومحمد ، 2017 : 104) .

ب- البعد الاجتماعي : وفقاً لـ (Klarin , 2018 : 67) ، فإن هذه البعد الاجتماعي يسعى إلى ضمان حقوق الإنسان والمساواة والحفاظ على الهوية الثقافية Cultural identity واحترام التنوع الثقافي Cultural diversity والعرق Race والدين Religion . في حين يرى (الجوراني ، 2015: 35) ، بأن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يركز على الإنسان ، بإعتباره جوهر التنمية المستدامة وغايتها والهدف النهائي لها ، ويهتم هذا البعد بالعدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات الاجتماعية للذين يحتاجونها ، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الأشخاص في إتخاذ القرارات .

ت- البعد البيئي : يتضمن هذا البعد الأنشطة التي تؤدي إلى تخفيف أو منع التدهور البيئي ويرتبط نشاطها بامتثال الوحدات للمتطلبات القانونية لتجنب مسببات التلوث للمياه والهواء والأرض والضوضاء ، والسعي لأعداد برامج للتخلص من المخلفات والمحافظة على المصادر النادرة للمواد الخام والطاقة والمساهمة في اكتشاف مصادر جديدة للطاقة (العروطي ، 2013: 17).

وهناك من يضيف أبعاد أخرى ثانوية للتنمية المستدامة منها البعد الإداري والتكنولوجي والبعد الثقافي والبعد السياسي (عبد الرحمن ، 2011 : 28- 29) . والشكل الاتي يبين العلاقة التي تربط بين هذه الأبعاد الثلاثة



شكل (1) الترابط بين ابعاد الاستدامة الثلاث الاساسية

الشكل من اعداد الباحثان استنادا إلى :

Lin, Hsiang," Users & Preparers Perception of Sustainability Reporting & Corporate Sustainability", Degree of Doctor of Business Administration ,U.S.A.,2010 ,22.

وقد اقترحت مجموعة العمل المفتوحة التي أسستها الجمعية العامة للأمم المتحدة في مارس 2015، مجموعة من الأهداف العالمية ، وهي مدعومة بـ (17) هدف و (169) غاية ، أطلق عليها مجتمعة أهداف التنمية المستدامة ، وكان معظم هذه الأهداف يستند إلى الأهداف الإنمائية للألفية (Hak, et.al., 2015: 565) تؤثر هذه الأهداف بشكل حاسم في ضمان تحقيق أجندة 2030 بسبب ترابطها وطبيعتها المتكاملة (United Nations , 2015) . و يتمثل الهدف النهائي لأهداف التنمية المستدامة في إنشاء اقتصادات "مستدامة ومبتكرة وموجهة نحو الناس" تعمل على تحسين فرص العمل ولا سيما للجيل القادم (Chams ,et.al , 2019: 109) . ويرى (عارف ، 1989 : 92-93) أن السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب توفير مجموعة من المتطلبات تتمثل في وجود ما يلي :

- ❖ نظام سياسي يؤمن بالمشاركة الفعالة للمواطنين في صنع القرار .
- ❖ نظام إقتصادي قادر على صنع الفوائد والمعرفة الفنية المستندة على الذات والاستدامة .
- ❖ نظام إجتماعي يقدم الحلول للتناقضات الناتجة عن عدم التناغم في التنمية .
- ❖ نظام انتاجي يحترم عملية المحافظة على البيئة ويقدر أهميتها إلى التنمية .
- ❖ نظام تكنولوجي يبحث باستمرار عن مخرجات وحلول جديدة .
- ❖ نظام دولي يتبنى الانماط المستدامة للتمويل والتجارة .
- ❖ نظام إداري مرن يملك المقدرة على التصحيح الذاتي .

3- إيرادات الموائ من الترتيبات التعاقدية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

يعد القطاع الخاص طرفاً عالمياً لتأثيره الفاعل والهام على التوجهات البيئية من خلال مقرراته المتخذة بشأن الإستثمار والتكنولوجيا ، وإن إيجاد البيانات المواتية من قبل الحكومات يمكن أن يساهم في هذا الشأن من خلال زيادة القدرات المؤسسية والتنظيمية التي تلعب دوراً حاسماً في تفاعل الحكومات مع القطاع الخاص . ومن ناحية أخرى ، العمل على توليد ثقافة جديدة لدى القطاع الخاص تدل على مسؤوليته تجاه البيئة عن طريق التأكيد على زيادة الإلتزام وتطبيق مبدأ " الملوث يدفع " والمسائلة عن مؤشرات الأداء البيئي والإبلاغ عنه ، إضافة الى إتباع منهج التحوط في صنع القرارات المتعلقة بالاستثمارات

والتكنولوجيا بما يجعل هذا النهج يرتبط بتنمية التكنولوجيات الأقل تلويثاً والاكثر ترشيداً ، وتوجيه الموارد للصب في خدمة الإقتصاد الذي يشمل دورة الحياة بأكملها ، بعد أن يتم تعبئة الجهود اللازمة لنقل التكنولوجيات السليمة بيئياً (الحسن ، 2011: 10 - 11) ، و أن الميزات والإمكانات التي يتمتع بها القطاع الخاص اليوم جعلته محورا أساسياً في عملية التنمية المستدامة في الدول المتقدمة و النامية على حد سواء ، وإن هذه المزايا والإمكانات أهله للقيام بالأدوار الريادية في المجالات الإقتصادية والإجتماعية بعد أن أصبح التوجه العالمي نحو منحه مزيداً من الأدوار ، وعند إخضاع العلاقة بين القطاع الخاص والنمو الإقتصادي للنقاشات المعمقة في إطار التعاون الدولي ، إتضح لغالبية الدراسات وجود علاقة إيجابية قوية بينهما ، وإن هناك إرتباط وثيق بين نمو الإنتاجية والإستثمارات الخاصة (كاظم ، 2021: 6) ، فضلا عن أن تنفيذ الشراكة (الترتيبات المشتركة) بين القطاع العام والقطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية سيؤدي الى زيادة إيرادات الدولة وزيادة السلامة والأمن وكذلك زيادة الصداقة البيئية ، مما يدل على أهمية الترتيبات المشتركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، وبالتالي إنعكاس تأثير هذه المشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص على المستوى المحلي والقومي على الجمهور وعلى الحكومة والاقتصاد والبيئة (Haque, et al, 2020: 296).

في دراسة أجراها (Osadume , 2020: 9) ، لبيان تأثير الإيرادات المتحققة من نشاط الموانئ على النمو الإقتصادي إستنتج فيها بأن الإيرادات المقاسة بإيرادات الموانئ والحمولة المسجلة تؤثر بشكل إيجابي على النمو الإقتصادي ، بينما كان تأثير إجمالي الإيرادات في الإنتاجية ضئيلاً .

ويرى (Nwaogbe, et al, 2016: 45) ، بأن مخطط الإمتياز يكون له تأثير ضئيل على توليد إيرادات الموانئ ، لذا تلجأ الحكومات الى الطلب من هيئة الموانئ وأصحاب الإمتياز القيام بتحسين مرافق الموانئ وجلب العمالة الماهرة من أجل زيادة إنتاجية الموانئ وكفاءتها ، إذ ينبغي على أصحاب الإمتياز تحديث معدات المناولة والاستثمار بشكل أكبر في تطوير البنية التحتية للنقل للحصول على نظام نقل متكامل للتوزيع الفعال لمنتجات الإستيراد والتصدير ، فعندما تقوم هيئات الموانئ بتسريع عمليات التوثيق والإجراءات في الموانئ الأخرى فإن ذلك سيساعد في زيادة وقت إستجابة السفن التي ستجذب المزيد من سوق الشحن الى الميناء ، مما يعزز من زيادة الإيرادات .

من ذلك يستخلص ان الترتيبات المشتركة أصبحت ضرورة وركيزة مهمة لزيادة الموارد المالية والتي يمكن ان تحقق امكانية توظيف المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية لتحصيل خدمة بمواصفات انسب والتي يمكن من خلالها توزيع المخاطر وضمان الاستثمار الافضل للطاقت والخبرات والكفاءات والموارد المادية والمالية وهذا يتطلب جهودا تنظيمية وتشريعية ومحاسبية سليمة لضمان حقوق الاطراف المتعاقدة والصالح العام على وجه الخصوص ،وعلى الرغم من ان تجربة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص هي ليست جديدة في العراق وفي الشركة العامة لموانئ العراق عينة البحث ،الا انها بنفس الوقت هي تجربة حديثة العهد انطلقت لتطوير البنى التحتية للموانئ وزيادة المنافذ المائية وتوسيع حجم الخدمات المقدمة وتحقيق موانئ مستدامة ،ذلك يستلزم الحاجة لاختبار إمكانية مساهمة إيرادات الموانئ الناشئة من تلك العقود في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

ثالثا : المنهج العلمي واسلوب جمع البيانات

إعتمد الباحثان في إعداد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب العملي من خلال مراجعة للشركة العامة لموانئ العراق وإجراء المقابلات الشخصية مع المدراء والموظفين ، أما بالنسبة للإيرادات المتحققة من هذه الترتيبات ومؤشرات التنمية المستدامة فقد تم الحصول على البيانات من سجلات القسم المالي وتحليل الفواتير في الشركة عينة البحث ، وقد تم إختيار تأثير الإيرادات المتحققة من هذه الترتيبات على مؤشرات التنمية المستدامة للمدة من (2014 – 2022) وقد أثمرت هذه العملية عن الوصول إلى مجموعة من النتائج .

رابعا : النتائج والمناقشات

1 - اختبار الفرضية الاولى الرئيسة وفرعياتها

لغرض اختبار الفرضية الاولى الرئيسة والتي نصت على انه " لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لإيرادات الموانئ من الترتيبات المشتركة في التنمية المستدامة " ، وقد تم تقسيم هذه الفرضية الى ثلاث فرضيات فرعية ، إذ نصت الفرضية الفرعية الأولى على انه " لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لإيرادات الموانئ من الترتيبات المشتركة في التنمية المستدامة " ، أما الفرضية الفرعية الثانية فقد نصت على انه " لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لإيرادات الموانئ من الترتيبات المشتركة في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة " ، في حين نصت الفرضية الفرعية الثالثة " لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لإيرادات الموانئ من الترتيبات المشتركة في البعد البيئي للتنمية المستدامة " ولغرض إختيار تأثير إيرادات الموانئ من العقود المشتركة في تحقيق التنمية المستدامة حددت الدراسة الإيرادات السنوية من الترتيبات المشتركة لخمسة موانئ تمثلت في ميناء ام قصر الشمالي وميناء ام قصر الجنوبي وميناء خور الزبير وميناء المعقل وميناء ابو فلوس من واقع السجلات المحاسبية في القسم المالي للشركة عينة البحث ، كما تم تحديد مؤشرات التنمية المستدامة والمتمثل بمؤشرات البعد الاقتصادي ومؤشرات

البعد الاجتماعي ومؤشرات البعد البيئي أيضاً من خلال السجلات المحاسبية والكشوفات في القسم المالي للشركة عينة البحث والجدول الاتي يبين التحليل الوصفي لبيانات البحث .

جدول (1)* التحليل الوصفي لبيانات البحث

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتغيرات
11647.49	30862.79	10204.40	47650.40	إيرادات الموائ
40020.27	359643.9	308782.1	420340.1	التنمية المستدامة
38914.90	351991.2	305046.7	412265.0	البعد الاقتصادي
2743.995	5288.278	1968.800	9888.300	البعد الاجتماعي
1254.212	2364.456	604.6000	4418.800	البعد البيئي

(*) الجدول من اعداد الباحثان استنادا الى البيانات المستخرجة من سجلات الشركة العينة للمدة من (2014 – 2022) وقد انعكست من خلال التحليل الوصفي لبيانات البحث نتائج التحليل الأولي وفق المؤشرات الإحصائية المتمثلة بالوسط الحسابي ، والانحراف المعياري ، فضلا عن تشخيص التغيرات المتحققة على مستوى كل مؤشر من المؤشرات التي اعتمدها الدراسة لقياس المتغير المستقل والتابع والمتمثلة بـ (إيرادات الموائ ، التنمية المستدامة ، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي)، إذ حققت الإيرادات وسط حسابي قدره (3086) مليار دينار وبانحراف معياري قدره (11647) الذي يدل على مدى انحراف القيم عن وسطها الحسابي ، كما حققت التنمية المستدامة وسط حسابي قدره (359643) مليار دينار وبانحراف معياري قدره (40020) الذي يدل على مدى انحراف القيم عن وسطها الحسابي ، كما حقق البعد الاقتصادي وسط حسابي قدره (351991) مليار دينار وبانحراف معياري قدره (38914) مما يؤشر على مدى انحراف القيم عن وسطها الحسابي ، حقق البعد الاجتماعي وسط حسابي قدره (5288) مليار دينار وبانحراف معياري قدره (2743) مما يؤشر على مدى انحراف القيم عن وسطها الحسابي ، فضلا عن ذلك حقق البعد البيئي وسط حسابي قدره (2364) مليار دينار وبانحراف معياري قدره (1254) مما يؤشر على مدى انحراف القيم عن وسطها الحسابي .

فضلا عن ذلك تم استخدام اختبار تحليل الانحدار لمتغيرات البحث لغرض التحقق من صحة العلاقة بين متغيرات البحث ، تم اختبار العلاقة بالاعتماد على بعض المؤشرات الإحصائية التي تعطي الدلالة الكافية للحكم على نوع علاقة التأثير بين المتغيرات المعتمدة، إذ تم الاعتماد على معامل (B) لغرض التعرف على التغير المتوقع في المتغير التابع (التنمية المستدامة) نتيجة التغير الحاصل في وحدة واحدة من المتغير المستقل (الإيرادات) كما تم الاعتماد على معامل التحديد (R^2) لفرض تشخيص قدرة النموذج على تفسير العلاقة بين المتغيرات ، كما تم مقارنة قوة التأثير بين المتغيرات من خلال المؤشر (- T) test فضلا عن مؤشر (F) للتعرف على معنوية نموذج الانحدار ولغرض قبول ورفض الفرضية اعتمدنا على المؤشر مستوى المعنوية (0.1) للحكم على معنوية التأثير .

ومن ثم قامت الدراسة باختبار الفرضية الرئيسية الأولى وفرضياتها الفرعية ويعكس الجدول ادناه تحليل الانحدار بين الإيرادات من الترتيبات المشتركة والتنمية المستدامة الاتي :

جدول (2) تحليل الانحدار بين الإيرادات والتنمية المستدامة

المتغيرات	الثابت (C)	التقدير (Beta)	قيمة (t) المحسوبة	مستوى المعنوية (t)	R^2	Adj. R^2	قيمة (f) المحسوبة	مستوى المعنوية (f)
التنمية المستدامة	2943.9	0.211	3.066	0.07	0.38	0.29	4.27	0.077
البعد الاقتصادي للتنمية	2906.4	0.198	2.95	0.09	0.35	0.26	3.83	0.09
البعد الاجتماعي للتنمية	3650.3	0.05	0.611	0.56	0.05	-0.08	0.37	0.56
البعد البيئي للتنمية	75.02	0.07	3.514	0.04	0.47	0.04	6.322	0.04

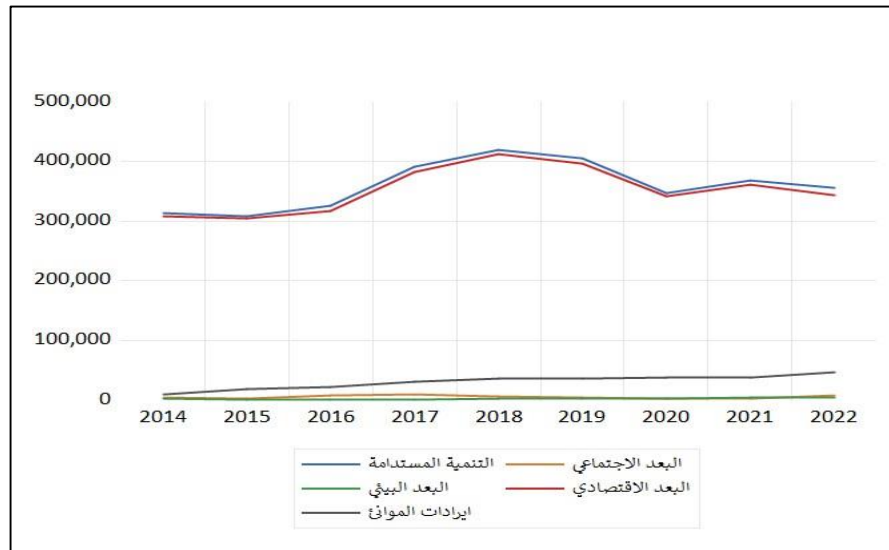
من خلال معطيات الجدول (2) الذي يوضح اختبار علاقات التأثير بين متغيرات الدراسة وحسب كل فرضية كما في ادناه:

أ - اختبار علاقة التأثير لايرادات الموائى من الترتيبات المشتركة في التنمية المستدامة , اذ يتضح ان قيم معامل (β) كانت (0.211), كما بلغت قيمة مؤشر (T) المحسوبة (3.066) وهي قيم مرتفعة عند مقارنتها مع قيمة (2.89) الجدولية وبمستوى معنوية اقل من (0.1) , فضلاً عن ارتفاع قيمة (F) المحسوبة عند مقارنتها بقيمتها الجدولية البالغة (3.43) مما يدل على قبول النموذج المختبر, وعلى هذا الاساس ترفض الفرضية التي مفادها " لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لايرادات الموائى من الترتيبات المشتركة في التنمية المستدامة". وبالتالي يمكن للنموذج الذي تم اختباره ومن خلال تطبيق المؤشرات الاحصائية التي احتوت على معاملات المتغير المتوقع ان تساهم في تحقيق التنمية المستدامة والتي حققت درجة معنوية مناسبة جدا كونها بلغت دون (0.1) وبدلالة قيم (R^2) التي كانت مرتفعة جدا , وبالتالي فان النموذج المقترح له قدرة تفسيرية للتنمية المستدامة وبمستوى معنوية عالية.

ب - اختبار علاقة التأثير لايرادات الموائى من الترتيبات المشتركة في البعد الاقتصادي للتنمية , اذ يتضح ان قيم معامل (β) كانت (0.198), كما بلغت قيمة مؤشر (T) المحسوبة (2.95) وهي قيم متوسطة عند مقارنتها مع قيمة (2.89) الجدولية وبمستوى معنوية اقل من (0.1) , فضلاً عن ارتفاع قليل لقيمة (F) المحسوبة عند مقارنتها بقيمتها الجدولية البالغة (3.43) مما يدل على رفض النموذج المختبر, وعلى هذا الاساس ترفض الفرضية التي مفادها " لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لايرادات الموائى من الترتيبات المشتركة في البعد الاقتصادي للتنمية". وبالتالي يمكن للنموذج الذي تم اختباره ومن خلال تطبيق المؤشرات الاحصائية التي احتوت على معاملات المتغير المتوقع ان تساهم في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة والتي حققت درجة معنوية مناسبة جدا كونها بلغت دون (0.1) وبدلالة قيم (R^2) التي كانت مرتفعة , وبالتالي فان النموذج المقترح له قدرة تفسيرية للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة وبمستوى معنوية عالية.

ج - اختبار علاقة التأثير لايرادات الموائى من الترتيبات المشتركة في البعد الاجتماعي للتنمية, اذ يتضح ان قيم معامل (β) كانت (0.05), كما بلغت قيمة مؤشر (T) المحسوبة (0.611) وهي قيم منخفضة عند مقارنتها مع قيمة (2.89) الجدولية وبمستوى معنوية اقل من (0.1) , فضلاً عن انخفاض قيمة (F) المحسوبة عند مقارنتها بقيمتها الجدولية البالغة (3.43) مما يدل على قبول النموذج المختبر, وعلى هذا الاساس تقبل الفرضية التي مفادها " لا يوجد تأثير ذات دلالة معنوية لايرادات الموائى من الترتيبات المشتركة في البعد الاجتماعي للتنمية". وبالتالي لا يمكن للنموذج الذي تم اختباره ومن خلال تطبيق المؤشرات الاحصائية التي احتوت على معاملات المتغير المتوقع ان تساهم في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة ولم تكن العلاقة معنوية وبلغت اعلى من (0.1) وبدلالة قيم (R^2) التي كانت منخفضة جدا , وبالتالي فان النموذج المقترح لا يمتلك قدرة تفسيرية للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة ولم يكن بمستوى معنوية , مما يشير ان تلك اليرادات لم تكن تساهم في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية ويمكن ان يعزى ذلك لضعف الاهتمام بهذا الجانب فضلا عن قلة حجم المبالغ التي خصصت للاهتمام بهذا المجال .

د- اختبار علاقة التأثير لايرادات الموائى من الترتيبات المشتركة في البعد البيئي للتنمية, اذ يتضح ان قيم معامل (β) كانت (0.07), كما بلغت قيمة مؤشر (T) المحسوبة (3.514) وهي قيم مرتفعة عند مقارنتها مع قيمة (2.89) الجدولية وبمستوى معنوية اقل من (0.1) , فضلاً عن ارتفاع قيمة (F) المحسوبة عند مقارنتها بقيمتها الجدولية البالغة (3.43) مما يدل على رفض النموذج المختبر, وعلى هذا الاساس ترفض الفرضية التي مفادها " لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لايرادات الموائى من الترتيبات المشتركة في البعد البيئي للتنمية". وبالتالي يمكن للنموذج الذي تم اختباره ومن خلال تطبيق المؤشرات الاحصائية التي احتوت على معاملات المتغير المتوقع ان تساهم في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة والتي حققت درجة معنوية مناسبة جدا كونها بلغت دون (0.1) وبدلالة قيم (R^2) التي كانت مرتفعة جدا , وبالتالي فان النموذج المقترح له قدرة تفسيرية للبعد البيئي للتنمية المستدامة وبمستوى معنوية عالية جدا , ويعكس الشكل الاتي طبيعة علاقة تأثير ايرادات الموائى من الترتيبات المشتركة في التنمية المستدامة ولكل بعد من ابعادها الثلاث (الاقتصادية , الاجتماعية , البيئية) , وكما يأتي :



شكل (2) تأثير إيرادات الموانئ من الترتيبات المشتركة في التنمية المستدامة

اذ يتضح من الشكل اعلاه ان إيرادات الموانئ من الترتيبات المشتركة تؤثر في التنمية المستدامة ، اذ يتضح تطور مستويات التنمية المستدامة والبعد الاقتصادي خلال السنوات (2014-2022) بشكل اكثر من البعدين البيئي والاقتصادي مقارنة بالإيرادات المتحققة ، وهذا ما يؤكد الحاجة الى دراسة وتحليل عوامل التأثير على ابعاد التنمية بشكل مستمر لتحقيق مستويات اعلى في التنمية المستدامة من خلال إيرادات الترتيبات المشتركة للموانئ.

2 - اختبار الفرضية الثانية

نصت فرضية البحث الثانية على " لا توجد فروقات معنوية للإيرادات من الترتيبات المشتركة لكل ميناء للتأثير في التنمية المستدامة "

يعكس الجدول تحليل الانحدار بين الإيرادات من الترتيبات المشتركة لكل ميناء والتنمية المستدامة وكالاتي:

جدول(3) تحليل الانحدار بين الإيرادات من الترتيبات المشتركة لكل ميناء والتنمية المستدامة

المتغيرات / الموانئ	الثابت (C)	التقدير (Beta)	قيمة (t) المحسوبة	مستوى المعنوية (t)	R ²	Adj.R ²	قيمة (f) المحسوبة	مستوى المعنوية (f)
ام قصر الشمالي	30036	0.57	5.29	0.35	0.38	0.34	5.24	0.03
ام قصر الجنوبي	32011	0.54	4.59	0.07	0.29	0.27	5.72	0.04
خور الزبير	34902	0.44	6.99	0.05	0.36	0.32	4.68	0.05
المعقل	37572	-0.11	2.135-	0.07	0.06	0.03	1.562	0.07
ميناء ابو فلوس	31578	0.18	2.064	0.01	0.07	0.05	1.388	0.01

من خلال معطيات الجدول (3) الذي يوضح اختبار مدى وجود فروقات معنوية للإيرادات من الترتيبات المشتركة لكل ميناء للتأثير في التنمية المستدامة يتضح كما في أدناه:

أ- هناك تفاوت في التأثير لإيرادات كل ميناء من الترتيبات المشتركة في التنمية المستدامة ، إذ تشير قيمة معامل (β) لميناء أم قصر الشمالي اعلى قيمة مقارنة مع الموانئ الأخرى ، إذ سجلت لهذا الميناء (0.57) مما يفسر أن إيرادات هذا الميناء من الترتيبات المشتركة يعد الأكثر تأثيراً ومساهمة بشكل إيجابي في تحقيق التنمية المستدامة ، كما بلغت قيمة مؤشر (T) المحسوبة (5.29) وهي قيم مرتفعة عند مقارنتها مع قيمة (2.89) الجدولية وبمستوى معنوية اقل من (0.05) ، فضلاً عن ارتفاع قيمة (F) المحسوبة عند مقارنتها بقيمتها الجدولية البالغة (3.43) وبمستوى معنوية عالية.

ب - حقق ميناء أم قصر الجنوبي الترتيب الثاني في مساهمة إيراداته من الترتيبات المشتركة في تحقيق التنمية المستدامة ، إذ بلغت فيه قيمة معامل (β) (0.54) ، كما بلغت قيمة مؤشر (T) المحسوبة (4.59) وهي قيم مرتفعة عند مقارنتها مع قيمة (2.89) الجدولية وبمستوى معنوية اقل من (0.05) ، فضلاً عن ارتفاع قيمة (F) المحسوبة عند مقارنتها بقيمتها الجدولية البالغة (3.43) وبمستوى معنوية عالية.

ج - احتل ميناء خور الزبير المرتبة الثالثة في مساهمة إيراداته من الترتيبات المشتركة في تحقيق التنمية المستدامة ، إذ بلغت قيمة معامل (β) (0.44) ، كما بلغت قيمة مؤشر (T) المحسوبة (6.99) وهي قيم مرتفعة عند مقارنتها مع قيمة (2.89) الجدولية وبمستوى معنوية أقل من (0.05) ، فضلاً عن ارتفاع قيمة (F) المحسوبة عند مقارنتها بقيمتها الجدولية البالغة (3.43) وبمستوى معنوية عالية جداً.

د - لم يكن لميناء أبو فلوس مساهمة واضحة لإيراداته من الترتيبات المشتركة في تحقيق التنمية المستدامة إذ بلغت فيه قيمة معامل (β) (0.18) ، كما بلغت قيمة مؤشر (T) المحسوبة (2.064) وهي قيم منخفضة عند مقارنتها مع قيمة (2.89) الجدولية وبمستوى معنوية أقل من (0.1) ، فضلاً عن انخفاض قيمة (F) المحسوبة عند مقارنتها بقيمتها الجدولية البالغة (3.43) ولم تكن العلاقة معنوية.

هـ - إن ميناء المعقل أشرت إيراداته المتواضعة والمعدومة في السنوات الأخيرة من الترتيبات المشتركة انعكاساً سلبياً في التنمية المستدامة ، إذ يتضح إن قيم معامل (β) كانت (0.11) ، كما بلغت قيمة مؤشر (T) المحسوبة (2.135) وهي قيم منخفضة عند مقارنتها مع قيمة (2.89) الجدولية وبمستوى معنوية أقل من (0.1) ، فضلاً عن انخفاض قيمة (F) المحسوبة عند مقارنتها بقيمتها الجدولية البالغة (3.43) ولم تكن العلاقة معنوية.

و - من ذلك يتضح وجود فروقات معنوية للإيرادات من الترتيبات المشتركة لكل ميناء والتنمية المستدامة وعليه يتم رفض فرضية البحث الثانية التي تنص على " لا توجد فروقات معنوية للإيرادات من الترتيبات المشتركة لكل ميناء للتأثير في التنمية المستدامة " .

خامساً : الاستنتاجات

1 - تعد الموانئ ركيزة مهمة للاقتصاد الوطني والنافذة على محيطها الخارجي وتقدم العديد من الخدمات إلى زبائنها وتحصل على إيرادات عن تأدية تلك الخدمات والتي يمكن أن تعد مورداً مهماً لرغد الموازنة العامة للدولة ، إلا أنها تتطلب استثمارات كبيرة في البنى التحتية للحفاظ على نشاطها وتطويره وتوسيع الخدمات المقدمة والقدرة على منافسة الموانئ في الدول المجاورة وغالباً ما لا تستطيع الدول تلبية تلك الاحتياجات بشكل فاعل اعتماداً على الاستثمارات الحكومية مما يعيق عملية توليد الإيراد.

2 - يمثل الترتيب المشترك شكل من أشكال التعاون أو العمل المشترك الذي ينشأ نتيجة الإتفاق أو التعاقد بين طرفين أو أكثر للقيام بأعمال محددة ، على أن تتم السيطرة عليها من قبل الوحدة الاقتصادية المتعاقدة وطرف واحد أو أكثر من الأطراف المشاركة ، ولا يوجد هناك قانون محدد لإنشاء هذه الترتيبات وإنما هي صيغة من صيغ التعاقد تقوم بها الوحدة لمواجهة الأحداث والتحديات الاقتصادية ، ويكون هذا الترتيب لمدة محددة من الزمن.

3 - إن الشراكة مع القطاع الخاص تعني الشراكة في تحقيق تنمية مستدامة متوازنة تحقق أهداف الأطراف المشاركة في الاقتصاد الوطني.

4 - تنوعت وتداخلت تعريفات التنمية المستدامة نتيجة لتعدد المداخل المعتمدة وإن هذا التعدد والتداخل في التعاريف هو أكثر ما يميز الأدبيات ذات الصلة بها حالياً ، وأن مفهوم التنمية المستدامة هو نهج جديد للتنمية يختلف عن المفاهيم التنموية التي سبقته ، إذ يهتم بمجالات متعددة مكملة لبعضها البعض ، لذا فإن جوهر مفهومها ينبع من مفهوم القاعدة الثلاثية ، الذي ينطوي على التوازن بين الأبعاد الثلاث للاستدامة (الاقتصادية ، الاجتماعية ، البيئية) ، فضلاً عن البعد المؤسسي والأبعاد الثانوية الأخرى .

5 - أثبتت النتائج التي تم التوصل لها على وجود تأثير ذو دلالة معنوية لإيرادات الموانئ من الترتيبات المشتركة في التنمية المستدامة ، كما أشارت النتائج أيضاً إلى وجود تأثير ذو دلالة معنوية لإيرادات الموانئ من الترتيبات المشتركة في كل من الأبعاد الاقتصادية والبيئية للتنمية ، ولم يكن هناك تأثير ذو دلالة معنوية لإيرادات الموانئ من الترتيبات المشتركة في البعد الاجتماعي للتنمية .

6 - سجل ميناء المعقل أقل الموانئ العراقية كفاءةً ، إذ أشر ضعف نشاطه والإيرادات الناشئة عنه ، ويعود السبب في ذلك إلى قلة طاقاته الاستيعابية إذ تؤثر الطاقات الاستيعابية في تحديد مستوى النشاط التجاري لكل ميناء وخاصة كفاءة الأرصفة لكل ميناء ، في حين سجلت موانئ كل من أم قصر الشمالي ، أم قصر الجنوبي ، وخور الزبير الأوسع نشاطاً وقدرة على تحقيق الإيرادات ويمكن أن يعزى ذلك إلى قربهما من مسارات الملاحة البحرية وتوفر الأرصفة المناسبة لاستقبال العديد من السفن مقارنة مع الموانئ التجارية العراقية الأخرى ، فضلاً عن توافر العديد من التعاقدات مع القطاع الخاص التي أسهمت في دعم وتطوير هذه الموانئ والتي ما زالت بحاجة إلى المزيد من التطوير والاهتمام .

سادساً : التوصيات

في ضوء ما تم التوصل إليه من استنتاجات ونتائج البحث ، فإن الباحثان يوصيان بما يأتي :

1 - ضرورة إجراء بعض عمليات التنمية لمرافق الموانئ والقوى العاملة فيه على اختلاف إختصاصاتها لتلبية متطلبات السفن الحديثة والحاجة المستقبلية ، ولذلك إن رفع كفاءة الموانئ بما يتناسب مع متطلبات النقل البحري الحديث سيساعد وبدون شك

على رفع كفاءة النشاط الاقتصادي للموانئ من خلال زيادة مستوى الحركة التجارية فيها فضلاً عن زيادة إيراداتها بما يتواءم مع تطورات النقل البحري .

2 - السعي لتشخيص المعوقات التي تواجهها الموانئ الضعيفة الاداء ومحاولة إيجاد منافذ جديدة يمكن بواسطتها تحقيق إيرادات، مع التركيز لاعطاء الأولوية في التعاقد مع شركات القطاع الخاص الذي يمتلك الخبرة والكفاءة والامكانيات المادية العالية والذي يمكن ان يساهم في إيجاد موانئ خضراء وصديقة للبيئة ومستدامة .

3 - الترتيبات المشتركة أصبحت ضرورة وركيزة مهمة لزيادة الموارد المالية والتي يمكن ان تحقق إمكانية توظيف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحصيل خدمة بمواصفات انسب والتي يمكن من خلالها توزيع المخاطر وضمان الاستثمار الأفضل للطاقت والخبرات والكفاءات والموارد المادية والمالية وهذا يتطلب جهوداً تنظيمية وتشريعية ومحاسبية سليمة لضمان حقوق الأطراف المتعاقدة والصالح العام .

4 - يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة وضع استراتيجية طويلة الامد تتضافر فيها جهود العديد من الجهات الفاعلة منها القطاع العام والخاص ، والحكومات ، والأفراد ، اذ يمثل التعاون والتفاعل بين تلك الاطراف خطوة مهمة نحو تحقيق الاستهلاك المستدام ، ودمج الإنتاج الصديق للبيئة فضلاً عن إنشاء اقتصادات مستدامة ومبتكرة والمحافظة على حقوق الاجيال القادمة وضمان توافر بيئة مستدامة.

5 - نظرا لاهمية متغيرات البحث والحاجة الى مزيد من البحث والدراسة لها ، فإن الباحث يوصي بدراسات وبحوث اخرى متخصصة مستقبلية تأخذ بنظر الاعتبار ما يأتي :

- أ - المحاسبة عن الترتيبات المشتركة - الفرص والتحديات .
- ب - هل تكشف الشركة العامة لموانئ العراق عن إيراداتها وفقاً لمتطلبات (IFRS15)؟
- ت - تصورات المدين للتقارير المالية ومراقبي الحسابات للمحاسبة عن الترتيبات المشتركة .
- ث - المحاسبة الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة تطبيقية في الموانئ العراقية

المصادر :

- 1 - التقارير المالية السنوية للشركة العامة لموانئ العراق والسجلات المحاسبية للمدة من 2011 لغاية 2022 .
- 2 - ابو النصر، مدحت و محمد ، ياسمين مدحت ،(2017) . التنمية المستدامة مفهومها - أبعادها - مؤشرات ، ط1 ، المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- 3 - الجوارين ، عدنان فرحان عبدالحسين ، (2015) . التنمية المستدامة في العراق الواقع والتحديات ، الطبعة الأولى ، مركز العراق للدراسات.
- 4 - الجوراني ، ابراهيم كاطع علو ،(2015) . الاقتصاد الاخضر مسار جديد للتنمية المستدامة في اقتصاديات (الصين والبرازيل والعراق) ، اطروحة دكتوراه ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد .
- 5 - سبيتي ، نور سمير ، (2019) . تقييم الإجراءات المحاسبية للترتيبات المشتركة في البيئة العراقية وانعكاسها على جودة الإبلاغ المالي ، مجلة دراسات محاسبية ومالية (JAFS) ، المجلد 14 ، العدد (46) ، (94 - 108) .
- 6 - سعيد ، رشا عبد المجيد ، إبراهيم ، محمد عبدالله ، (2020) . تبني معيار التقرير المالي الدولي IFRS11 المعوقات والمعالجات (بالتطبيق في شركة غاز البصرة) ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية (IEAS) ، المجلد 26 ، (122) ، (543، 566).
- <https://www.researchgate.net/publication/353914521>
- 7 - العذاري ، رواء ياسر ، 2020 ، "مدى إمكانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم(11) للمحاسبة عن المشاريع المشتركة في العتبات المقدسة (دراسة حالة في العتبة العلوية المقدسة)" ، رسالة مقدمة مجلس الكلية التقنية الادارية كوفة/ جامعة الفرات الاوسط التقنية وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في التقنيات المالية والمحاسبية.
- 8 - محمد ، محمد إبراهيم ، المشهداني ، أ. د بشرى نجم عبدالله ، (2020) . دليل إرشادي مقترح لتطبيق الايرادات في البيئة العراقية على وفق (IFRS15) ، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية ، المجلد 26 ، العدد (124) ، الصفحات (506-528) .
- 9 - مكط ، علاء جميل ، (2019) . تأثير تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS15 " الايرادات من العقود مع الزبائن " على جودة الإبلاغ المالي، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية ، المجلد 25 ، العدد (113) ، (576 - 594) .

Resources and References :

1. American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), Improving Business Reporting – A customer Focus , AICPA publication, 1995.
2. Ben-Eli, M. U. (2018). Sustainability: definition and five core principles, a systems perspective. *Sustainability Science*, 13(5), 1337-1343.
3. Jeter, D. C., & Chaney, P. K. (2019). Advanced accounting, 7th Edition, John Wiley & Sons.
4. IFRS, (2019). Comprehensive review of the IFRS for SMEs® Standard: IFRS11 Joint Arrangement .
5. IPSAS37,(2015). International Public Sector Accounting Standard™: Joint Arrangements .

6. Goodland, R., & Ledec, G. (1987).c Neoclassical economics and principles of sustainable development . Ecological modelling, 38(1-2), 19-46.
7. Kieso & others (2020), Intermediate Accounting , IFRS 4th Edition, John Wiley & Sons.
8. Knorová, Kateřina (2016) : Do Czech companies disclose revenue in accordance with IFRS requirements?, European Financial and Accounting Journal, ISSN 1805-4846, University of Economics, Faculty of Finance and Accounting, Prague, Vol. 11, Iss. 3, pp. 69-84, <https://doi.org/10.18267/j.efaj.163>
9. Lin, Hsiang," Users &Preparers Perception of Sustainability Reporting & Corporate Sustainability" , Degree of Doctor of Business Administration ,U.S.A.,2010 ,22.
10. Nwaogbe, O. R., Diugwu, I. A., Mohammed, M., & Omoke, V. (2016). Project Infrastructure Management and Economic Growth: The Impact of Seaport Concessioning On Nigeria's Economic Growth (A Focus on Delta Port).
11. SASB, " SASB Conceptual Framework " ,2017 .
12. UNITED NATIONS,(2015) . Resolution adopted by the General Assembly__on 25 September 2015,Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development.
13. https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/generalassembly/docs/globalcompact/A_R_ES_70_1_E.pdf
14. Osadume, R. C. (2020). Port Revenue Performance and Economic Growth: The Nigerian Ports Authority Experience, 2010-2019. *LOGI–Scientific Journal on Transport and Logistics*, 11(2), 1-